بسم الله الرحمن الرحيم

Sultanate of Oman

سلطنة عمان

بيـــــان بإسم المجموعة العربية

يلقيـهِ

الوزير المفوض عامر بن هلال الحجري
القائم بالأعمال بالإنابة
وفد سلطنـة عُمـــان الدائم لدى الأمم المتحدة

أمام
الدورة السابعة والأربعين
للجنة السكان والتنمية

نيويورك، 7 أبريل 2014م

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

Permanent Mission of the Sultanate of Oman to the United Nations
3 Dag Hammarskjöld Plaza 305 East 47th Street, 12th Floor, New York, NY 10017 Tel: (212) 355-3505 Fax: (212) 644-0070

بيان
بإسم المجموعة العربية
أمام الدورة السابعة والأربعين للجنة السكان والتنمية

السيد الرئيس،

يسرني أن أتحدث نيابة عن المجموعة العربية، والتي ترحب بالبيان الذي تلاه الممثل الموقر لبوليفيا نيابةً عن مجموعة السبعة والسبعين والصين.

ان المجموعة العربية تثق بإدارتكم الحكيمة لأعمال الدورة الحالية والتي ستسهم في الوصول الى نتائجَ مثمرةٍ وبناءةٍ. ونود التأكيد على أهمية الموضوع الرئيسي للدورة الحالية وهو "تقييم حالة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية" ، خاصةً وأن عام 2014 يوافق الذكري السنوية العشرين لمؤتمر القاهرة.
وتعبر المجموعة العربية عن خالص تقديرها للجهد الذي بذلته السكرتارية في إعداد الوثائق الخاصة بالدورة وكافة الجوانب التنظيمية الخاصة بها.

ان المجموعة العربية تدرك حجم الترابطات الحاسمة بين السكان والتنمية المستدامة ودورهما المحوري في التصدي لتحديات وأولويات المنطقة العربية فيما يتعلق بتحسين نوعية الحياة لكل الأفراد، خاصة الأطفال والمراهقات والشباب والنساء وكبار السن والأفراد ذوي الإعاقة واللاجئين والنازحين. وتهتم دول المجموعة العربية بالإلتزام بتنفيذ برنامج عمل القاهرة فيما بعد 2014 واعلان القاهرة لاجندة المرأة لما بعد 2015.

السيد الرئيس،

كما تؤكد المجموعة على بعض مبادئ برنامج عمل المؤتمر العالمي للسكان والتنمية، خاصةً مبدأ السيادة الوطنية للدول، وضرورة الاحترام الكامل لمختلف القيم الدينية والأخلاقية والمجتمعية للدول في إطار تنفيذها للبرامج الوطنية بما يتماشي مع قوانينها الوطنية وأولويات التنمية فيها.

وتؤكد المجموعة العربية على الانخراط بشكل ايجابي لتحقيق توافق على أية مفاهيم أو أفكار تتعلق بالمسائل الاجتماعية انطلاقاً من تشريعاتها الوطنية في الإطار المتفق عليه دولياً لحقوق الإنسان.

ونود التأكيد على أهمية الحفاظ على استدامة المكتسبات والتقدم الكبير الذي تم احرازه خلال العشرين سنة الماضية. وان تبقى الاليات الوطنية والاستراتيجيات الموضوعة لتحقيق رفاه المواطن العربي نافذةً ، وان يُعطى للدول العربية حيز سياسات مناسب من اجل احراز توافق مقبول بين عالمية الاهداف الانمائية او اهداف التنمية المستدامة المزمع تبنيها وبين الخصوصيات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والبرامج الوطنية.
ان تعزيز القدرات الاحصائية الوطنية في الدول العربية للقيام بتحليل يرتكز على الادلة وبدراسات للسياسات التي عملت الدول العربية على وضعها، وتوفير برامج رصد وتقويم لها، يعد شرطاً اساسياً لوضع الخطط والتوصيات التي تستند الى اطرٍ واقعيةٍ تأخذ بنظر الاعتبار محددات الهياكل القانونية والمنظومة الاخلاقيةً والسياسية ذات الصلة.
فالمعلومات والدراسات ذات الصلة بقضايا السكان في المنطقة العربية تحتاج الى تعزيز وتطوير، وان جمع المعلومات استناداً الى استبيانات موثوق بها ومعترف بها دولياً يستلزم ضمن جملة امور وجود دعم فني وموارد مالية مناسبة تخصص للغرض المذكور.

السيد الرئيس،

تعرب المجموعة العربية عن قلقها البالغ تجاه العديد من التحديات التي تواجهها المنطقة العربيّة وبالذات تدهور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للشعب الفلسطيني نتيجة استمرار إسرائيل، السلطة القائمة بالإحتلال، في سياستها وممارساتها غير القانونية التي تخالف القوانين الدولية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية ، من اجل احداث تغييرات ديمغرافية لصالح المستوطنين. ولاشك في أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية وتصاعد وتيرة القمع والإعتقال ومصادرة الأراضي وبناء وتوسيع المستوطنات وبناء الجدار الضم العنصري، وزيادة الحواجز ونقاط التفتيش وهدم المنازل، إضافةً إلي تصاعد أعمال العنف والإرهاب من قبل المستوطنين الإسرائيليين ضد المدنيين الفلسطينيين، وغير ذلك من الممارسات غير القانونية، يساهم بشكل أساسي في تدهور أوضاع الشعب الفلسطيني.

إن هذا الوضع المأساوي يتطلب من الجميع مضاعفة الجهد وأخذ خطوات فعالة لإنهاء الاحتلال وخلق بيئة تنمويّة صحية تمكن شعب فلسطين من ممارسة كافة

حقوقه الأساسية غير القابلة للتصرف والاضطلاع بدور حيوي في بناء وتطوير مجتمعهم.

وأخيراً سيدي الرئيس، تأمل المجموعة العربية أن تنتهي المفاوضات حول مشروع قرار هذا العام ويتم التوصل إلى صياغة متوازنة تنسجم مع إطار عمل لجنة السكان والتنمية والولاية المناطة بها وبما يتوافق مع الخلفيات الدينية والثقافية والخصوصيّة المجتمعية للدول وينسجم مع تشريعاتها الوطنية في هذا الخصوص.

شكراً سيدي الرئيس